

## المياه بين العرب وجيرانهم: سبب للصراع أم للتعاون؟

صالح محمد الخثلان

قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإدارية - جامعة الملك سعود

الرياض - المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ٢١/٥/١٤١٩هـ؛ وقبل للنشر في ٢٨/١٠/١٤١٩هـ)

**الملخص.** تتردد في السنوات الأخيرة تحذيرات بأن المياه ستصبح مصدرا رئيسا للصراع و عدم الاستقرار في الشرق الأوسط. و تكاد تجمع الدراسات على حتمية النزاع بسبب نقص المياه، خاصة حول المصادر المائية المشتركة، كالأنهار الدولية. و من خلال مناقشة عدد من أبعاد قضية المياه تسعى الدراسة إلى مناقشة هذه الرؤية الحتمية للأثار المستقبلية للمياه. و تصل الدراسة إلى استنتاج مفاده أن المياه في ذاتها قد لا تشكل دافعا للنزاع، حيث يحدد نهج التعامل مع حقيقة ندرة المياه في مقابل زيادة الطلب تلك الآثار التي قد لا تكون سلبية في كل الأحوال.

### مدخل

﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، آية قرآنية قليلة في مفرداتها عظيمة في معانيها. تختصر جميع ما يمكن أن يقال أو يكتب عن الماء. بدون الماء لم يكن الإنسان، وبدون الإنسان ينعدم النشاط على وجه الأرض، بجميع صوره من تعاون أو صراع ومن حب أو كراهية ومن بناء وإبداع أو هدم وتدمير. ومع أن الماء هو قضية كل إنسان مهما كانت هويته أو مكانته، فإن علاقة الإنسان العربي بالماء تميزت

عن غيرها . الماء - وعلى الأخص موقعه - يعتبر المحدد الأول في حياة العربي و الموجه الرئيس لعلاقاته . واليوم يعيد العرب قراءة علاقتهم مع الماء و تنزع هذه القراءة الجديدة إلى شعور بالخوف و التشاؤم ، لأن الدراسات و الأبحاث المتخصصة تكاد تجمع على أن الماء - لعوامل طبيعية و إنسانية و سياسية - قد يصبح مصدر الصراع الأول في المنطقة العربية ، و أن بدايات هذا الصراع ليست بعيدة ، فقد تكون خلال العقد الأولين من القرن الحالي . هذه التقارير تحمل رسالة تحذير صريحة لسكان المنطقة من العرب و جيرانهم ، بأن التفاؤل الآخذ في التشكل في السنوات الأخيرة نتيجة مسيرة التسويات قد لا يتجاوز سنوات قليلة حتى يتلاشى بسبب صراع جديد قد يصل إلى حد المواجهة المسلحة من أجل الحصول على الماء الذي أصبح نادرا في ظل تزايد مطرد للطلب ، سواء لاحتياجات الشرب أو التوسع الزراعي أو النمو الصناعي .<sup>(١)</sup>

في هذه الدراسة سنحاول البحث في حقيقة هذه الإشكالية و مناقشتها ، من أجل التعرف على مدى صحة هذه الرؤية التشاؤمية التي ترى في الماء تأثيرا أحاديا على المنطقة يجعلها أسيرة التوتر و الصراع . سنبحث في مسألة الأمن المائي بأبعاده الوطنية و الإقليمية ، و نحاول الإجابة على انعكاساته على المنطقة ، و هل هي سلبية كما تؤكد معظم الدراسات ، أم أن هذه القضية قد تكون حافزا إيجابيا نحو تفعيل علاقات التعاون و تكثيفها ، و ترشيد القرار السياسي بشكل يساهم في تمكين دول المنطقة من الاستعداد للتحديات الكبرى للقرن الجديد .

(١) انظر على سبيل المثال فتحي شهاب الدين ، المياه و الحرب القادمة في الشرق الأوسط . طنطا : دار البشير . ١٤١٨ هـ ، عادل عبد الجليل بترجي . المياه حرب المستقبل . (بدون ناشر) . ١٤١٨ هـ ، حمد الموعد . حرب المياه في الشرق الأوسط . دمشق : دار كنعان للدراسات و النشر . ١٩٩٠ م ، عايدة العلي سري الدين . العرب و القررات بين تركيا و إسرائيل . بيروت : دار الأفاق الجديدة . ١٩٩٧ م .  
N.Beschorner. Water and Instability in the Middle East. London: IISS, paper No. 273. (winter 1992).

### المياه العربية : حقائق وأرقام

السلوك السياسي في شكله التعاوني والتصارعي مصدره في الغالب إدراك صناع القرار وتصوراتهم . هذه التصورات تمثل رؤية هؤلاء للحقائق المادية . فالقرارات السياسية الداخلية والخارجية ليست استجابة مباشرة للأحداث ، بل لفهم صاحب القرار وتفسيره لها . و لذلك نجد تباينا في تفاعل القيادات السياسية مع الأحداث المشابهة . ومركزية الرؤية في عملية صناعة القرار تستوجب عرضا لما قد نعتبره «حقائق» في موضوع المياه في المنطقة العربية ، و من ثم محاولة تحليل مواقف الأطراف المختلفة في معادلة الأمن المائي على مستوياته الوطنية والإقليمية ، و معرفة مدى توافقها مع هذه «الحقائق المادية» .

أولى هذه الحقائق الجغرافية تتمثل في أن العالم العربي يقع في منطقتي مناخية جافة أو شبه جافة تتعرض لمستويات متدنية من الأمطار ، وإلى درجات حرارة مرتفعة نتج عنها ظاهرة تبخر عالية تتسبب في فقدان الوطن العربي أكثر من ٩٠٪ من موارده المائية السطحية [ ١ ؛ ص ٨٧] . و من الآثار الرئيسية لهذا الموقع الجغرافي محدودية الموارد المائية . وتشير الكثير من الدراسات إلى أن ١٣ دولة عربية تصنف بأنها فقيرة مائيا إذ يبلغ نصيب الفرد فيها أقل من ٣م ١٠٠٠ سنويا [٢] . كما نشير إلى حقيقة التفاوت الكبير في توزيع الموارد المائية بين الدول العربية ، حيث يبلغ نصيب الفرد من المياه أكثر من ٢٠٠٠ ٣م سنويا في السودان والعراق ولبنان وسوريا ، بينما يقل هذا المعدل في مصر وتونس والجزائر والمغرب ، حيث يتراوح بين ٥٠٠ و ١٥٠٠ ٣م .

و في كثير من الدول العربية لا يتجاوز نصيب الفرد ٥٠٠ ٣م سنويا [١ ؛ ص ١٠١] . و بينما تكاد المياه السطحية تنعدم في بعض أجزاء الوطن العربي - في ما عدا مياه الأودية المؤقتة الجريان التي تغذيها الأمطار - تخطى ثلاث دول عربية فقط بما يعادل ٧٠٪ من إجمالي المياه السطحية العربية ، وهي مصر والسودان والعراق [٢] . كما نلاحظ تفاوت آخر في معدلات تساقط الأمطار ، حيث يصل متوسط تساقط الأمطار في المناطق الشمالية والمرتفعات إلى أكثر من ١٠٠٠ ملم ، بينما يقل المتوسط عن ٧٠ ملم في المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة العربية والخليج وليبيا [٣] . كما نشير إلى حقيقة

التذبذب في تساقط الأمطار ، فقد تمر سنوات تنعدم فيها الأمطار مسببة حالات جفاف قاسية . كما تواجه المنطقة بحقيقة طبيعية أخرى تعقد من أوضاعها المائية ، وتمثل في أن الأنهار الرئيسية فيها تعد أنهارا دولية تمر في أراضي أكثر من دولة لم تصل معظمها إلى اتفاقيات نهائية ملزمة بشأن تقاسم موارد هذه الأنهار المائية . هذه الحقيقة أعطت لمسألة الأمن المائي في كثير من دول المنطقة بعدا إقليميا كان سببا في صدور مجمل التحذيرات حول الانعكاسات الخطيرة للعجز المائي المتوقع . ونشير كذلك إلى تعرض الموارد المائية العربية خلال العقدين الأخيرين إلى درجة عالية من الاستنزاف ، وذلك نتيجة التوسع الكبير في استصلاح الأراضي بهدف تحقيق شيء من الاكتفاء الذاتي الغذائي ، بعد أن زادت في بداية الثمانينيات مخاوف استخدام الغذاء سلاحا سياسيا .

لقد دخل الوطن العربي في إشكالية العلاقة بين أمنه المائي وأمنه الغذائي ، حيث أصبح تحقيق الثاني على حساب كمية ونوعية الأول ، ومع ذلك استمر الوطن العربي يعاني حالة انكشاف واضحة حيث ما زال يستورد أكثر من ٦٠٪ من احتياجاته الغذائية من الخارج في الوقت الذي استنزف قدرا كبيرا من موارده المائية . ولعل ذلك راجع إلى تحدي النمو السكاني الكبير في معظم الدول العربية ، حيث تصل نسبة النمو إلى ٤٪ ، وتمثل هذه أعلى معدلات النمو في العالم . وتوقع الدراسات أن يصل عدد السكان في الوطن العربي عام ٢٠١٥ إلى ٤٤٠ مليون نسمة ، ويقفز الرقم إلى نحو ٧٠٠ مليون عام ٢٠٣٠ [٢] . وإذا أضفنا الزيادة السكانية في الدول المجاورة ، والتي تشترك مع الدول العربية في معظم المصادر المائية السطحية المهمة ، تصبح الصورة أكثر وضوحا بشأن تضاعف الاحتياجات المائية في ظل ثبات ، أو حتى تراجع الموارد المتاحة ؛ إذا قد لا نجد مجالاً للاختلاف حول حقيقة أن المنطقة ستعاني عجزا مائيا في السنوات القادمة يتطلب مواجهة حاسمة وحلولا استراتيجية شاملة . ووفقا لبعض التقديرات سيبلغ العجز المائي في الوطن العربي ٢٥٠ مليار م٣ عام ، عام ٢٠٣٠ [٣] .

باختصار فجميع المؤشرات تؤكد على أن غالبية الدول العربية تحول فيها الماء إلى قضية أمنية جوهرها قلة عرض ، مقابل تزايد سريع وكبير في الطلب ، وكذلك ترددي

نوعية الكثير من المصادر المائية بفعل سوء الاستغلال ، بالإضافة الى التكلفة العالية للموارد البديلة كتحلية المياه المالحة و المعالجة لمياه الصرف الصحي و الصناعي . و تقف خلف قضية الأمن المائي مجموعة من الأسباب الطبيعية و السكانية و السياسية ، كما أنها ذات أبعاد محلية و إقليمية و دولية ، مما يظهر الطبيعة المعقدة لها .

### المياه و إشكالية الأمن العربي

قبل الحديث عن مشكلة المياه و أبعادها الأمنية ، لابد أولاً من التعرف على قضية الأمن العربي بشكل عام . هذه القضية قديمة قدم الوجود الإسرائيلي في قلب الوطن العربي ، الذي شكل بتحالفاته الدولية أهم مصادر التهديد لاستقرار الدول العربية و أمنها ، منفردة كانت أو مجتمعة . و منذ ذلك الحين و النخب العربية الحاكمة و المثقفة غدت تبحث في الهاجس الأمني المشترك ، و تنشئ أفضل الآليات الملائمة لمواجهة هذا الخطر و غيره من أخطار قد تكون مصادرها إقليمية أو دولية .

وقد كان توقيع معاهدة الدفاع المشترك في الخمسينيات استجابة لهمم الأمني العربي ، لكن المعاهدة و كما تأكد خلال أكثر من أربعة عقود من الزمن - قد أصيبت بحالة شلل تام ، و بدلا من أن تكون تجسيدا لسياسة أمنية فاعلة تحولت إلى شعار خلق في الذاكرة العربية - كغيره من الشعارات - موقفا سلبيا تجاه الكثير من الأطروحات القومية . كما تكررت المحاولات الفاشلة في رسم استراتيجية أمنية تكون قادرة على مواجهة الأخطار المتزايدة ، التي تحولت من أخطار محتملة إلى فعلية ، و ذلك في شكل سلسلة من الحروب و الاعتداءات المتكررة على عدد من الدول العربية ، سواء من قبل إسرائيل أو إيران أو تركيا ، أو من قبل القوى الغربية التي ترى في المنطقة العربية مجالا جغرافيا ، لمصالح حيوية متنوعة تستوجب حضورا دائما و سياسة فاعلة تعارضت في كثير من الأحيان مع الأمن و الاستقرار العربي . و قد شهدت السنوات الأخيرة مجموعة من الأحداث من أهمها حرب الخليج الثانية ، و عملية التسوية لبعض جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ، و التي ألفت بمزيد من ظلال الشك حول رغبة الوطن العربي و قدرته - في شخص حكوماته - على صياغة استراتيجية أمنية مشتركة .

فحرب الخليج الثانية، والتي كانت النتيجة النهائية للغزو العراقي للكويت، والانقسام العربي حوله تسببت في أن ينكر جزء من أبناء الأمة أي شرعية لهاجس الأمني القومي، ويستبدله بأطروحات أمنية وطنية بعضها قد يتناقض مع متطلبات الأمن الجماعي. من جانب آخر نجد أن بدء عمليات التسوية مع إسرائيل، قد جعلت البعض يتساءل حول ما إذا كانت إسرائيل لا تزال تشكل مصدر تهديد رئيسياً للأمن العربي، بعد أن دخلت في اتفاقيات مصالحة مع بعض الدول العربية، ومع السلطة الفلسطينية. كما أن أطروحات الشرق الأوسط الجديد - و الذي يعتبره البعض النتيجة النهائية لعملية التسوية - فتحت المجال أمام مقولات تخرج تركيا من دائرة التهديد للأمن العربي، وتجعلها أحد ركائز الاستقرار في النظام الشرق أوسطى المقترح. ولكن وباعتقادنا، فإن هذه الأحداث، وخاصة حرب الخليج الثانية ومع فداحة أثارها على تقارب الدول العربية وتماسكها يجب ألا تصرفنا عن جدية البحث في مسألة الأمن القومي لأننا بحاجة إلى إعادة صياغة المفهوم بشكل يأخذ بعين الاعتبار المصالح الوطنية لكل دولة عربية. لقد عانى مفهوم الأمن العربي مثالية الطرح القومي وقصور التعريف الوطني. فمن جهة نجد أن الطرح القومي في شكله المتشدد لم يعر الهاجس الأمني الوطني أي اهتمام على الإطلاق، وفي الوقت الذي لم ينكر فيه الطرح القومي المعتدل هذا الهاجس فإنه نظر إليه دائماً من زاوية الهم القومي. في المقابل نجد أن المفهوم الوطني للأمن يراوح بين طرح متطرف لا يؤمن بأمن قومي يتجاوز حدود الوطن، وآخر معتدل يتعامل مع الأمن القومي من منظور قطري. إذاً يمكن القول إن القومي ينظر إلى مسألة الأمن من باب واسع لا يرى من خلاله جزئية الأمن الوطني، بينما يرى الوطني الأمن من نافذة هي من الضيق بحيث لا تتيح له رؤية الصورة الكبرى. ونحن اليوم بحاجة إلى تعريف للأمن يتجاوز مثالية الطرح القومي وقصور الوطني. مفهوم جديد يعترف بالهاجس القطري دون أن يتوقف عنده.

و بالإضافة إلى إشكالية علاقة الهاجس القومي بالوطني، نجد أن الأمن العربي قد عانى كذلك النزعة إلى التعريف العسكري الضيق، و الذي يقصر الأخطار التي تواجهها الدول العربية على التهديدات الخارجية، ويحصر الوسائل للتعامل مع تلك الأخطار في

الإنتفاق العسكري . ونحن اليوم بحاجة إلى الانتقال من هذا التعريف العسكري الضيق إلى التعريف الشامل للأمن ، والذي ينظر إليه بوصفه قضية متعددة الأبعاد والعوامل حيث يغطي جوانب عسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية أيضا . وقد يثير البعض تساؤلات حول واقعية الحديث عن أمن عربي مشترك وعقلانيته في الوقت الذي تتجه فيه كل الدول العربية إلى تعزيز إجراءات أمنها الوطني ، وبشكل قد يتناقض أحيانا مع مطلب الأمن العربي كما ذكرنا . ونجيب على مثل هذه التساؤلات بالقول إن نزعة تغليب المصالح الوطنية ، وكذلك استمرار التناقضات والانقسامات العربية لا يمكن أن تلغي شرعية الحديث عن الهاجس الأمني المشترك . فالتعددية وضعف درجة التكامل العربي لا تنفيان حقيقة القواسم المشتركة ، ومن أهمها التداخل السكاني ، والحدود المشتركة والتجانس الثقافي والتي لا بد أن تفضي إلى أخطار مشتركة ، بالإضافة إلى الأخطار الخاصة بكل دولة ، مما يستوجب التنسيق المشترك لمواجهتها .

ونستدل على حقيقة أن صناع القرار في الوطن العربي توصلوا في أشخاص وزراء الداخلية إلى اتفاق على وجود أخطار مشتركة لا يمكن التعامل معها بشكل انفرادي ، والاعتراف بأن مواجهتها تتطلب جهودا جماعية . ونحن نجد في التوقيع على الاتفاقية العربية لمحاربة الإرهاب في شهر ذو الحجة ١٤١٨ هـ تأكيدا واضحا على حقيقة وجود هاجس أمني عربي مشترك .

وللماء علاقة مباشرة ووثيقة بالأمن على مستوياته الوطنية والقومية ، سواء أخذنا بالتعريف التقليدي أو الحديث للأمن . فوفقا للتعريف التقليدي الذي يحصر الأمن في مواجهة التهديدات الخارجية فإن الماء يصبح قضية أمنية ، وذلك لأن أكثر من ٧٠٪ من الموارد المائية السطحية العربية تتحكم فيها دول جوار هددت بعضها خلال فترات تاريخية مختلفة بحرمان الدول العربية منها . إذا فالأمن المائي من هذه الناحية يعني ضرورة التصدي للتهديدات الخارجية الموجهة للمصادر المائية العربية . أما إذا نظرنا إلى الأمن من خلال تعريفه الحديث ، والذي يعادل بين الأمن والتنمية ، فإن الماء يصبح مسألة أمنية لأنه يمثل أحد أسس التنمية سواء في مجالاتها الإنسانية أو الزراعية أو الصناعية . كما أن الارتباط بين الأمن وتحقيق رفاه المواطن يبرز البعد الأمني للقضية المائية ، فتوفير الماء النقي وبكميات

كافية يعد أحد الحاجات الأساسية، التي بدونها لا يمكن الحديث عن رفاه .  
 من هنا يمكن تعريف الأمن المائي بأنه « الاستغلال الأمثل لكل الموارد المائية المتاحة والممكنة في إطار مؤسسي وقانوني سليم، مع اتخاذ كافة التدابير للحفاظ على هذه الموارد ومواجهة أي تحديات بشأن منعها أو إنقاصها علاوة على البحث عن مصادر غير تقليديه لمواجهة العجز في المستقبل ١٩٠ : ٥ ] [ والأمن المائي كما سنرى لاحقا قد يكون قضية وطنية خالصة أو يصبح مسألة قومية تستوجب جهودا عربية مشتركة للتعامل معها .

### الأمن المائي : صراع أم تعاون؟

كما أشرنا سابقا فجميع الدراسات والأبحاث وكذلك الندوات والمؤتمرات حول موضوع المياه في المنطقة العربية تتفق على أن الماء سيصبح المصدر الأول للصراع . وترتفع أصوات كثيرة محذرة من عجز مائي سيدخل المنطقة في مواجهات ساخنة، ويتسبب في حالة من التوتر وعدم الاستقرار . وقد جاء آخر تلك التحذيرات من المؤتمر الدولي للمياه العربية الذي عقد بالقاهرة في خلال الفترة ٢٥-٢٨ ، أبريل ١٩٩٨ م، وكان « ناقوس يدق أجراس الخطر بأن العرب مقبلون على أزمة مياه خطيرة » [٦] . و نلاحظ أن القاسم المشترك بين جميع تلك الدراسات والتقارير يتمثل في مفردات ( أزمة المياه . . حرب المياه . . الصراع على المياه . . النزاع المائي) . كما نجد في تخصيص مجلة Studies in Conflict & Terrorism عدد من موضوع المياه مؤشرا آخر على الاعتقاد السائد بأن الصراع سيكون النتيجة الحتمية للعجز المائي في المنطقة [٧] .

و نحن قد لا نتفق مع هذه الحتمية ، ولكن لا بد لنا أولا من بيان مبررات هذا الطابع التشاؤمي الذي تتسم به الكتابات حول موضوع المياه في المنطقة . فكما أشرنا فإن معظم دول المنطقة ستواجه في السنوات القليلة القادمة عجزا مائيا سببه تزايد حجم الطلب الناجم عن النمو السكاني والتوسع الزراعي ، والتنمية الصناعية . وفي هذه الدول سيصبح توفير الماء لسد الاحتياجات المختلفة قضية أمنية داخلية، إلا أن وجود الأنهار الدولية التي تتقاسم مياهها عدة دول يعطي لهذه القضية بعدا أمنيا خارجيا، ويزيد احتمالات الصراع، وذلك بسبب عدم وجود الاتفاقيات المقتنة للانتفاع المشترك بمياه

تلك الأنهار الدولية ، بالإضافة إلى أن العلاقات بين تلك الدول يشوبها التوتر من حين لآخر ، مما دفع بالكثير من المراقبين إلى توقع دخول المنطقة في حالة شديدة من الصراع على موارد المياه .

و في ست دول عربية تأخذ قضية الأمن المائي فيها بعدا إقليميا ، وهي مصر والسودان و سوريا والعراق ولبنان والأردن ، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية . ونستثني موريتانيا التي تشترك مع السنغال و مالي و غينيا في نهر السنغال ، وذلك لعدم وجود أخطار حقيقة بشأنه ، فقد تم توقيع اتفاقية عام ١٩٦٨ م لتنظيم الانتفاع المشترك . أما الصومال و جيبوتي فإن تعرض أنهارها الدولية للجفاف المستمر قد قلل من قيمتها الاستراتيجية [٨] .

أهم الخلافات الإقليمية تدور إذا حول أنهار النيل و دجلة و الفرات و الأردن . نهر النيل يمثل المصدر الرئيسي لسد احتياجات مصر المائية ، حيث يزودها بما لا يقل عن ٩٠٪ من إجمالي استهلاكها . و يعد بذلك شريان الحياة لمصر ، حيث تتمركز حياة الشعب المصري على ضفاف النيل ، و تعتمد ٩٩٪ من الأراضي الزراعية على الري بمياه النيل . و تشارك في نهر النيل ثمان دول إفريقية ، بالإضافة إلى مصر و السودان ، و ينبع من مصدرين أساسيين هما هضبة الحبشة التي تمد النهر بما يقارب ٨٥٪ من موارده ، و البقية من البحيرات الاستوائية . و تواجه النيل مشكله الازدياد المطرد في الاحتياجات المائية لدوله وخاصة مصر ، مما دفع الكثير من المراقبين الى التحذير من احتمالات نشوب نزاعات بين دول المنبع و دول المصب خلال السنوات القليلة القادمة .

و مع أن النيل يعد النهر الدولي الوحيد في المنطقة الذي وقعت بشأنه اتفاقية تقسيم موارده المائية ، فإن لهذه الاتفاقية عيوباً تحد من فائدتها بصفتها إطاراً لاحتواء الأزمات التي قد تنشأ مستقبلاً . هذه الاتفاقية الموقعة بين مصر و السودان عام ١٩٥٩ م حددت حصص الدولتين ، و لكن يعيبها عدم اشتراك باقي دول النيل فيها ، و لذلك تثير بعض هذه الدول ، و خاصة إثيوبيا اعتراضات مستمرة عليها ، لكونها لم تأخذ بعين الاعتبار حقوق دول المنبع [٩] .

و مشكلة النيل ليست قاصرة على هذا العيب القانوني ، و لكنها تتجاوزه إلى ما هو أخطر من ذلك و يتمثل في النظر إلى النيل بصفته ورقة ضغط تستخدم من حين لآخر ضد مصر . و يتضح ذلك من خلال المشاريع المائية المقترحة على إثيوبيا من قبل الولايات المتحدة و إسرائيل ، و التي ترى فيها مصر تهديدا لأمنها المائي في حال تنفيذها . و سنوضح فيما بعد أن المخاطر الحقيقية التي تواجه مصر و السودان قد لا تتمثل في طموحات دول المنبع و مشاريعها ، بل في العجز المائي الذي ستواجهانه في السنوات القادمة و الناجم بالدرجة الأولى عن الزيادة السكانية الكبيرة ، و التوسع الزراعي و التي قد لا تتوفر الموارد المائية الكافية لسد احتياجاتها حتى مع بقاء تدفق النيل على مستوياته الحالية .

وقد لا يكون مستقبل الخلاف على استغلال مياه النيل قد وصل إلى حالة التوتر و التأثير على العلاقات ، كما هو الحال بالنسبة لنهري دجلة و الفرات . فالخلاف على اقتسام مياه الرافدين ، و على الأخص الفرات يأتي في مقدمة النزاعات المائية التي يرى الكثيرون أن المصدر الأول للصراع في المنطقة في العقود الأولى من القرن القادم . دجلة و الفرات - كما هو معلوم - ينبعان من الأراضي التركية ، و بالتحديد ينبع نهر الفرات من شمال شرق تركيا ( مرتفعات أرض روم) . أما دجلة فينبع من المرتفعات الواقعة في جنوب شرق تركيا في المنطقة المعروفة بديار بكر . و يصب النهران في شط العرب مارّين بالأراضي السورية و العراقية . و يقدر الإيراد السنوي للنهرين بحوالي ٨١ مليار م<sup>٣</sup> . و يتميز دجلة بكثرة روافده في العراق ، مما يحد من مخاطر التحكم التركي فيه ، و ذلك على العكس من نهر الفرات [٤] .

و مع أن الخلاف بين تركيا من جهة ، و سوريا و العراق من جهة أخرى يعود إلى السنوات الأولى التي ظهرت فيها الدول العربية بصفاتها كيانات سياسية مستقلة عن تركيا ، فإن درجة الخلاف قد ازدادت حدة في العقدین الأخيرين نتيجة تزايد الاحتياجات المائية لسوريا و العراق و قيام تركيا بسلسلة من المشاريع المائية الضخمة و التي ترى فيها دمشق و بغداد مصدر خطر على استمرار تدفق مياه النهرين ، و كذلك على جودة تلك المياه . و لعل أهم تلك المشاريع التركية مشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بـ (القاب) gap اختصاراً للاسم التركي (Guneyaogu Anadolu Projesi) ، و الذي يعتبر أحد أكبر المشاريع

المائية في العالم، ويمثل في نظر الأتراك ثاني أهم إنجاز بعد قيام الجمهورية. هذا المشروع الذي بدأ عام ١٩٧٦ م يتكون من ٢٢ سدا و ١٩ محطة توليد كهربائي، وتبلغ تكلفته الإجمالية ٢٣ مليار دولار، ويتوقع الانتهاء منه بالكامل عام ٢٠٠٥ [١٠].

ولهذا المشروع الضخم مجموعة من الأهداف الزراعية والاقتصادية والاستراتيجية، إذ سيستج عنه زيادة الرقعة الزراعية بمقدار ١٧٠٠ مليون هكتار وإنتاج طاقة كهربائية تعادل ١٠٪ من إجمالي احتياجات تركيا، كما سيساهم - وفقا للمصادر التركية- في التخفيف من حدة القضية الكردية من خلال تحسين أحوالهم المعيشية، وتوفير الفرص الوظيفية. أما القيمة الاستراتيجية للمشروع فتتمثل في جعل تركيا أحد أهم المصدرين للمحاصيل الزراعية في منطقة تستورد ثلثي احتياجاتها الغذائية [١٠]. ويعد سد أتاتورك الذي انتهى العمل فيه عام ١٩٩٢ م، وتبلغ طاقته التخزينية حوالي ٤٨ مليون م<sup>٣</sup> عصب مشروع القاب gap، وقد أثار قرار أنقرة حجز مياه الفرات بهدف ملء السد في يناير عام ١٩٩١ م ولمدة شهر كامل قلق ومخاوف سوريا والعراق، إذ اعتبر مؤشرا على نوايا تركيا وقدراتها على استخدام مشاريعها المائية، للضغط عليهما والتهديد بوقف تدفق الماء. وتشير بعض التقديرات إلى أن اكتمال مشروع القاب سيتسبب في انخفاض نصيب سوريا بمقدار ٤٠٪ والعراق ب ٨٠٪ (٢) كما سيتسبب في تردي نوعية المياه بسبب محطات الطاقة والتصريف الزراعي. في المقابل يرى الخبراء الأتراك أن تأثير المشروع سيبقى محدودا، وأن هذه الأرقام مبالغ فيها [١١].

وحتى مع الاعتراضات السورية والعراقية تستمر أنقرة في إكمال مشاريعها المائية فهي ترفض اعتراض دمشق و بغداد على ما تراه حقا سياديا تمارسه على الموارد الطبيعية على أراضيها، ومنها مياه دجلة والفرات. ويعود هذا الموقف التركي إلى اعتبار أنقرة هذه الأنهار عابرة للحدود، وليست دولية وهو ما يعني حقها في كامل السيادة على الأجزاء

(٢) حول انعكاسات هذا المشروع على الموارد المائية لسوريا والعراق انظر عوني عبدالرحمن السبعوي إسرائيل ومشاريع المياه التركية: مستقبل الجوار المائي العربي. دراسات استراتيجية (١٥) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ١٩٩٧ م ص ص ١٦-١٧.

الداخلة في أراضيها . وستعرض إلى هذه الإشكالية حول الصفة القانونية للنهرين لاحقا، ولكن لا بد من التأكيد على أن الخلاف على الرافدين يبقى أهم القضايا المائية في المنطقة، وقد تزداد حدة الخلاف بعد اكتمال المشاريع المائية التركية، وبدء تأثيرها على نصيب سوريا والعراق .

لعل أعقد القضايا المائية في المنطقة تلك التي تدور حول نهر الأردن وروافده، وكذلك المياه الجوفية في هضبة الجولان والضفة الغربية . لقد تحققت لإسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ م سيطرة شبه كاملة على هذه الموارد العربية، إذ تحصل على ما يصل إلى ٧٠٪ من استهلاكها من خارج حدود ١٩٤٨ م [١٢] . وقد عملت على الاستفادة منها بشكل تسبب في استنزافها، وكذلك تردي نوعيتها في نهر الأردن والضفة الغربية وغزة، ويلاحظ تفاوت كبير في معدلات الاستهلاك بين المواطنين العرب والمستوطنين حيث يصل استهلاك الفرد الإسرائيلي إلى ستة أضعاف ما يستهلكه الفلسطيني [١٠] .

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن إسرائيل قد خصصت ٥٠ مليون م<sup>٣</sup> لثمانين ألف مزارع إسرائيلي في الضفة الغربية، مقابل ١١٥ مليون م<sup>٣</sup> لأكثر من ٩٠٠ ألف مواطن عربي [١٣] . وتشير التقديرات إلى أن إسرائيل ستواجه خلال السنوات القليلة القادمة عجزا مائيا يتجاوز ٣٠٪ من المياه المتاحة لها حاليا [١٤] . واعتماد إسرائيل الكبير على الموارد المائية العربية يجعل الأمر شبه مؤكد بأن إسرائيل لن تتخلى عن الأراضي العربية المحتلة دون ضمانات باستمرار استفادتها من مواردها المائية .

ولا يوجد خلاف على أن الفكر الصهيوني المؤسس لإسرائيل يربطها عقائديا بالمياه، ويتجسد ذلك في المقولة الشهيرة «إسرائيل من النيل إلى الفرات» . كما ورد عن تيودور هرتزل قوله إن مهندسى المياه هم المؤسسون الحقيقيين لإسرائيل . ومنذ بداياتها سعت الحركة الصهيونية إلى تأمين مصادر المياه، حيث تقدمت في هذا الشأن بمشروع إلى السلطات البريطانية عام ١٩٠٣ لدراسة نقل مياه النيل إلى فلسطين [٥ : ٢٧٥-٢٧٤] . وقد تكرر طرح هذا المشروع حتى السنوات الأخيرة حين تقدمت إسرائيل بمشاريع مائية مشتركة ضمن مشروع الشرق أوسطية الجديدة .

كما نلاحظ القيمة الاستراتيجية للمياه العربية لإسرائيل في كتابات بنيامين نتنياهو .

ففي كتابه مكان تحت الشمس يقول « يجب على إسرائيل ضمان سيطرتها على مصادر المياه في الضفة الغربية- أي السيطرة على المناطق الواقعة فوق أحواض المياه الجوفية الحيوية للاقتصاد المائي الإسرائيلي . يوجد إلى الأسفل من مرتفعات «السامرة» الغربية حوض المياه «يركون-تنينيم» الذي يزود إسرائيل بحوالي ٤٠٪ من مياهها الجوفية . ودون هذا الحوض ستواجه إسرائيل مشكلة خطيرة تهدد وجودها، لا تقل عن مسألة الأمن العسكري . ومعروف أن إحصار مئات آلاف الفلسطينيين إلى المنطقة وإسكانهم في غرب «السامرة» سيزيد من هذا الخطر، لذا يجب الحيلولة دون تحقيق هذا الأمر الذي من شأنه خلق مشاكل إضافية خطيرة» [١٦ : ٤١٧-٤١٦] . كما يذكر أن الماء أحد عناصر الأمن القومي لإسرائيل وهي تعاني نقصاً خطيراً في المياه . وفي كل سنة تستهلك كميات أكبر من تلك التي يتم تعويضها من مصادر طبيعية . . . إن ما لا يقل عن ٤٠٪ من مجمل المياه العذبة التي تستهلكها إسرائيل هي مياه جوفية يتم سحبها من أحواض تحت أرضية توجد غالبيتها في مناطق الضفة الغربية . وهذه الأحواض تشكل مصدراً للمياه يمكن أن تتعرض إسرائيل دونها لكارثة، وأي حل للنزاع في هذه المناطق لن يكون حقيقياً، ما لم يتضمن تسوية لهذه المسألة» [١٦ : ٣٤٤] . وهذا يوصلنا إلى نتيجة مفادها أن هذه المصادر المائية تجعل «مناطق الضفة الغربية حيوية لمستقبل إسرائيل» [١٦ : ٣٤٥] . وبالنسبة للمياه في الجولان يذكر نتنها هو أن الثروة المائية عنصر هام لدى الحديث عن مستقبل هضبة الجولان، « فالجولان تسيطر على مصادر نهر الأردن وبحيرة طبرية، أي على ٤٠٪ من احتياطي المياه في إسرائيل . والتنازل عن هذه السيطرة يعني أن نضع بأيدي السوريين القوة لتجفيف إسرائيل، وعلى المتحمسين للانسحاب من الجولان أن يعيدوا حساباتهم وتفكيرهم أكثر من مرة في الخطر الذي ينطوي عليه الانسحاب» [١٦ : ٣٤٦] .

هذه الأطماع الإسرائيلية في الموارد المائية العربية والمؤسسة على الفكر الصهيوني واضحة للعيان، ولكن وكما أثبتت التجارب، ومنها تلك الخاصة بإسرائيل نجد أن الفكر عادة ما يطوع ويكيف مع الواقع حسب منطق القوة والظروف . ومثال على ذلك دخول إسرائيل في تسويات و انسحابها من سيناء و غزة و بعض مناطق الضفة الغربية

وتوقيعها اتفاقيات سلام مع الأردن و مصر . لذا يمكن لنا توقع حدوث تغير في طرحها بشأن المياه ، لكن هذا التحول لن يكون سهلا ، و على الأطراف العربية العمل على خلق الظروف لدفع إسرائيل لتكييف مواقفها . ولاشك أن المياه ستكون إحدى أصعب قضايا المفاوضات الجارية ، و لن يتردد الجانب الإسرائيلي في استخدام هذه الورقة ، لكونه المسيطر على معظم الموارد المائية العربية من أجل تحقيق مكاسب على حساب الأطراف العربية ، و هي الأردن وسوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية .

ما تقدم يبين الوضع الحرج حول الأنهار الدولية في المنطقة ، و يكشف أسباب التوقعات المتشائمة من قبل الكثيرين بأن الخلافات حول هذه الأنهار ستمثل أحد المصادر الرئيسة للصراع الذي قد يصل إلى المواجهة المسلحة . و قد تفتقد هذه التوقعات المتشائمة قوتها ، إذا نظرنا إلى قضية المياه المشتركة من زاوية الإمكانيات التي تتمتع بها أطراف القضية . فبالنسبة للنيل تتسم المخاوف من تأثير مشاريع المياه في أثيوبيا على تدفق مياه النيل إلى السودان و مصر بالمبالغة بعض الشيء ، و ذلك لعدة أسباب من أهمها أن إثيوبيا تمتلك من الموارد المائية البديلة ما يخفف من حاجتها مياه النيل . كما أن هذه الحاجة - في حال وجودها - ستبقى محكومة بتوفر الإمكانيات المالية و التقنية التي تفتقد إليها أديس أبابا ، بالإضافة إلى أن التمويل الدولي للمشاريع المائية الإثيوبية مرتبط بموافقة جميع الدول المشتركة في مياه النهر مما يمنح مصر و السودان حق الاعتراض و إعاقة أي خطط تمويل لمشاريع مائية قد تتسبب في أضرار لها . إضافة إلى ذلك فإن النزعة إلى استخدام النيل ورقة ضغط على مصر قد خفت ، و تكاد تكون تلاشت بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل ، و تطور مسيرة التسويات في المنطقة . و نشير هنا إلى أن التهديد باستخدام النيل ورقة ضغط ليس أمراً جديداً ، بل يعود إلى عهود الاستعمار البرتغالي و الإيطالي ، ولكنها لم تمارس فعليا على الإطلاق ، و ذلك لوجود عوائق طبيعية كبيرة جدا . من جهة أخرى قد تجد مصر و السودان - وهما دولتا المصب - ضمانات لاستمرار تدفق مياه النيل من خلال برامج تعاون مشترك مع أثيوبيا ، و باقي الدول العشر تكون حافزا لهذه الدول للتعامل الإيجابي مع قضية مياه النيل . إن التعاون مع دول المنبع قد يخلق حاجزا أمام

المحاولات الإسرائيلية للتأثير عليها لإقامة مشاريع مائية تضر بنصيب مصر و السودان . ولكن تبقى مسألة العلاقات المصرية السودانية و الخلافات الحدودية بينهما ، وكذلك استمرار النزاع في جنوب السودان مصادر تهديد لوصول مياه النيل إلى مصر ، مما يستوجب البحث الجاد في حلول نهائية لهذه القضايا . يضاف إلى ذلك أن التحدي المائي الحقيقي الذي يواجه مصر ليس في احتمال توقف تدفق المياه بل يتمثل في ارتفاع معدلات الاستهلاك بشكل قد يجعل مياه النيل مصدرا غير كاف لسد احتياجاتها المائية . هذا الارتفاع أسبابه النمو السكاني ، والتوسع الزراعي . ونشير هنا إلى مشروع الوادي الجنوبي الذي تسعى مصر من خلاله إلى زيادة الرقعة الزراعية بمليون فدان [١٧] . كما تعاني مصر مشكلة استنزاف كبير سببها طرق الري التقليدية التي تسبب في هدر يتجاوز ٦٠٪ .

أما بالنسبة لدجلة و الفرات ، فالمشكلة هنا تتمثل في تداخل المياه مع جملة من القضايا السياسية و الأمنية التي جعلت من الصعب الوصول إلى اتفاق ثلاثي حول تقاسم المياه حتى مع المحاولات المستمرة . ومن أهم هذه القضايا موضوع الأكراد و الدور التركي في المنطقة . فمن ناحية تتهم تركيا دمشق بتقديمها الدعم لحزب العمال الكردستاني الذي دخل في مواجهة مسلحة مع أنقرة منذ الثمانينات ، و هو ما تنفيه سوريا . و في المقابل توجه دمشق الاتهام لتركيا بسبب تحالفاتها مع إسرائيل . و لا شك أن هذه القضايا ليست مجال البحث هنا ، ولكن لا بد من التأكيد بأن الاتفاق بشأن تقاسم مياه دجلة و الفرات لا بد أن تسبقه تسوية نهائية لها . و نشير هنا إلى أن سعي تركيا للبحث عن دور لها ، والتشكيك القائم حول قيمتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة ، قد يمنح الدول العربية ورقة تستخدمها لإعطاء أنقرة حافزاً إيجابياً لتسوية موضوع المياه ، وذلك من خلال دعوتها للمشاركة الكاملة في شؤون المنطقة ، مما قد يعوضها عما قد تكون فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) .

أما بالنسبة لمصادر المياه العربية التي تسيطر عليها إسرائيل - سواء نهر الأردن أو المياه الجوفية في الضفة الغربية و الجولان أو أنهار جنوب لبنان - ، فهي مرتبطة بشكل مباشر بعملية التسويات المتعثرة . وعند التوصل إلى اتفاقيات سلام بين إسرائيل و سوريا ولبنان ، و السلطة الفلسطينية ، فلا بد لها أن تشتمل على ترتيبات بشأن توزيع المياه .

ولاشك أن ملف المياه، والذي ترك للمرحلة النهائية في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية سيكون من أصعب المسائل، وذلك للتشدد الإسرائيلي المتوقع، كما يظهر من خطابات رئيس الوزراء الإسرائيلي. وفي حال انتهاء عملية التسويات، فقد يكون طرح مشاريع مائية مشتركة بين هذه الأطراف أمراً مقبولاً، وذلك على عكس ما حدث في الخمسينيات إذ لم يتردد العرب في رفض الكثير من المشاريع المائية المقترحة، وكان من أهمها مشروع أريك جونسون الذي قدمته الحكومة الأمريكية عام ١٩٥٣ م لتقسيم مياه نهر الأردن. كما قد يعاد النظر في مشروع أنابيب السلام المقترح من تركيا، والمتمثل في نقل فائض المياه من نهري سيحان وجيحان إلى عدد من الدول العربية من خلال أنبوبين أحدهما شرقي ينتهي في عمان ماراً ببقية دول الخليج، وآخر غربي ينتهي في المناطق الغربية في المملكة العربية السعودية. لقد كان الموقف العربي العام رافضاً لهذا المشروع لعدد من الأسباب، من أهمها الخشية من استخدام الأنابيب وسيلة للتنفيذ التركي، وكذلك بسبب احتمال استفادة إسرائيل منها. هذا الموقف قد يتغير في حال الوصول إلى سلام دائم في المنطقة.

أخيراً نتناول قضية الأمن المائي على المستوى الوطني إذ - كما ذكرنا سابقاً - تعاني كثير من الدول العربية عجزاً في مواردها المائية، قد يتزايد في السنوات القادمة، مما دفع حكوماتها إلى التفكير الجاد في البحث عن حلول لقضية المياه قبل أن تتحول إلى أزمة يصعب مواجهتها. وقد يكفي هنا أن نشير إلى تجربة المملكة العربية السعودية كنموذج للتعامل مع هذه القضية على المستوى الوطني.

فكما هو معروف أن مناطق المملكة تفتقر إلى المياه السطحية الدائمة الجريان، ومصادرها الرئيسية تتمثل في المياه الجوفية. وفي العقدين الأخيرين - وبسبب حرص المملكة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل الزراعية ومن أهمها القمح، بعد أن تزايدت الأحاديث عن إمكانية استخدام الغذاء سلاحاً سياسياً - فقد حققت المملكة قفزات كبيرة في مجال إنتاج تلك المحاصيل. لكن تلك النتائج الإيجابية تركت بعض الآثار السلبية على الثروة المائية. وقد نبه العديد من المتخصصين السعوديين إلى هذه المشكلة. واستجابة لتحذيراتهم من خطر استنزاف المياه الجوفية فقد تعاملت الحكومة مع هذه القضية بشكل جاد، وأصبحت تتحدث عن مسألة الأمن المائي حيث خصص مجلس

الوزراء السعودي جلسة لهذا الموضوع ، كما عقد مجلس الشورى ثلاث جلسات خاصة . وقد وصف أمين عام المجلس هذه الجلسات بأنها الأهم في تاريخ المجلس ، ولعل ذلك يظهر مدى الاهتمام بمسألة الأمن المائي . وقد اتخذ المجلس عدة قرارات في سبيل المحافظة على الثروة المائية . واهتمام المملكة بتطوير مصادرها المائية ليس حديثا ، بل يمكن اعتبارها رائدة في مجال تحلية المياه بوصفها أحد البدائل لتلبية الاحتياجات المائية المتزايدة الناجمة عن النمو السكاني و التوسع الزراعي و الحضري و التطور الصناعي . و تعود بدايات التحلية في المملكة إلى عام ١٩٢٨ م حين أمر الملك عبد العزيز بإنشاء وحدتي تكثيف لتقطير مياه البحر باسم (كنداسة) لإمداد مدينة جدة بمياه الشرب . و لكن القفزة في مشاريع التحلية تمت في منتصف السبعينات . و يبلغ عدد محطات التحلية في المملكة اليوم ٢٥ محطة منتشرة على الساحلين الشرقي و الغربي ، و تنتج ما يعادل ٧٠٪ من إجمالي مياه الشرب ، إذ تصل كميتها إلى ٧١٩ مليون م<sup>٣</sup> في السنة . و تعتبر المملكة أكبر منتج في العالم للمياه المحلاة . [١٨]

ولعل الجانب السلبي الأهم لمشاريع التحلية هو تكلفتها العالية ، لكن المملكة و باقي دول الخليج العربي و ليبيا قد لا تجد بديلا عن الاستمرار فيها ، وذلك لمحدودية المصادر التقليدية . و لعل المطلوب هنا هو البحث في سبل خفض التكلفة من خلال تطوير تقنيات جديدة و الاستفادة من حالة التنافس بين الشركات المتخصصة ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن هذا التنافس نتج عنه تخفيض التكلفة بمقدار ٢٥٪ [١٩] . و نشير إلى حقيقة أن الخليج العربي و البحر الأحمر - بعد مشاريع التحلية الضخمة - أصبحا يكتسبان أهمية جديدة للمملكة و باقي دول الخليج ، فلم يعودا مجرد ممرات لنقل النفط و البضائع ، بل صارا مصدرين أساسيين لتلبية الاحتياجات المائية ، مما عزز من قيمتهما الاستراتيجية و ضرورة تجنبهما لأخطار النزاع أو التلوث . كما نلاحظ أن باقي الدول العربية قد تجد في التحلية مصدرا جديدا لسد احتياجاتها المتزايدة بجانب المصادر التقليدية لأنها - و تعويضا عن وقوعها في مناطق جافة - حظيت بإشرافها على بحار و محيطات يمكن أن تشكل أهم مصادر المياه في حال تخفيض تكاليف التحلية ، و هو ما يتطلب جهودا علمية مشتركة على مستوى الوطن العربي .

ولم تقتصر جهود المملكة في مواجهة القضية المائية على مشاريع التحلية، بل شملت بناء السدود، والتي بلغت ١٨٦ سدا تحجز ما يزيد على ٧٧٥ مليون م<sup>٣</sup> [٢٠]. وإيماناً بأن السلوك الاستهلاكي للمواطن يمثل العنصر الأهم في المحافظة على المياه، فقد قامت الجهات الرسمية بحملة توعية شبه دائمة هدفها الحد من هدر المياه، واستفادت في ذلك من جميع الوسائل الإعلامية مسترشدة بنصوص من القرآن الكريم والسنة، النبوية تبرز قيمة الماء والمحافظة عليه في الاسلام. وتشير الدراسات إلى أن الاستخدام الواعي للمياه يمكن أن يقلل الاستهلاك بحوالي ٣٠% [٢١]. كما أعلنت وزارة الزراعة والمياه مؤخراً عن عزمها تركيب عدادات على جميع الآبار الجوفية لمراقبة كميات المياه المستخرجة، كما أقامت المملكة محطات لمعالجة مياه الصرف الصحي والصناعي. هذه التجربة الشاملة في المملكة والتي بدأت بالاعتراف بأن الماء أصبح قضية أمنية تعد مثالا على الجهود العربية المبذولة على المستوى الوطني لمواجهة أمنها المائي.

### قضية المياه: جوانب قانونية

تاريخ العلاقات الدولية يؤكد بشكل صريح محدودية الدور الذي يؤديه القانون في توجيه العلاقات بين الدول، ويظهر تفوقا مستمرا للقوة على القانون. ولكن في خلال السنوات الأخيرة، وبسبب ما شهده النظام الدولي من تحولات، ساد نوع من التفاؤل بأن السيادة في العلاقات الدولية ستصبح للقانون، لأن غياب الانقسام الأيدلوجي من الساحة الدولية، وكذلك تنامي المصالح المشتركة بسبب ظاهرة العولمة سيدفع بالدول إلى الاستعاضة بالقانون عن القوة واللجوء إلى القواعد القانونية سواء كانت دولية أو ثنائية لحل ما قد يطرأ بينها من صراعات. وقد لا يشارك البعض هذه النزعة التفاؤلية بشأن سيادة القانون بالنظر إلى واقع العالم اليوم الذي يظهر استمرار الاحتكام إلى القوة المجردة في الكثير من نزاعاته. كما أن المسألة المائية - كغيرها من القضايا التي تمس السيادة الوطنية - تعد قضية سياسية أمنية بالدرجة الأولى، مما يحد من أهمية الأبعاد القانونية لها. لكننا بحاجة إلى الوقوف عند بعض الجوانب القانونية لموضوع المياه، حيث يرى الكثير أن ما يميز الخلافات بين دول المنطقة حول المياه هو عدم وجود القواعد القانونية المنظمة لحق

استغلال مياه الأنهار الدولية المشتركة التي تمثل في نظر الكثير أهم مصادر الصراعات القادمة .

و نلاحظ في هذا الشأن أنه وحتى مع المحاولات المستمرة لخلق قواعد قانونية دولية بشأن المياه فإننا لا نزال نفتقد إلى ما يمكن تسميته بقانون دولي مائي يمثل مرجعية لجميع الخلافات التي قد تنشأ حول الموارد المائية المشتركة . وما هو موجود اليوم لا يمثل سوى قواعد ومبادئ عامة تفتقد صفة الإلزامية، و تنحصر قيمتها في كونها تمثل إطارا عاما يمكن الاسترشاد به في حالة الرغبة في عقد اتفاقيات ثنائية أو جماعية تنهي الخلافات المائية . و من بين أهم المواضيع التي تناولتها المؤتمرات القانونية الدولية و لجنة القانون الدولي مسألة تعريف النهر الدولي ومعايير الانتفاع المشترك بموارده المائية .

يعرف النهر الدولي بأنه « النهر الذي يقع مجراه أو أي من روافده داخل أراضي أكثر من دولة ، أو على حدود دولتين أو أكثر [ ٩ ] . وقد كان التعريف القديم يحصر النهر الدولي في مجراه الرئيسي دون أحواضه و أحواض فروع . أما التعريف الحديث فقد شمل أحواض النهر و روافده . أما بشأن موضوع الانتفاع المشترك بالموارد المائية للأنهار الدولية ومع عدم وجود قانون دولي ملزم، فإن جميع الجهات ذات العلاقة سواء في شكل لجان أو مؤتمرات قد أكدت على ضرورة التوزيع العادل و المنصف و عدم الإضرار بحق أي من الدول المشتركة حيث دعت دول المنبع إلى عدم إحداث أي تغيير في مجرى النهر أو تدفق المياه فيه بصورة تضر بحقوق دول المصب . وأكدت على ضرورة التشاور المسبق بينها بشأن أي مشاريع مائية قد تغير من مستوى تدفق المياه [ ٢٢ ] . و نلاحظ أن غياب القواعد القانونية الملزمة لم يحرم دول المصب من الحجة للمطالبة بالإنصاف و العدل في الانتفاع المشترك استنادا إلى الحقوق التاريخية المكتسبة ، حيث ينص القانون الدولي على أن الأحوال القائمة منذ فترات طويلة من الزمن ينبغي عدم تعديلها إلا في أضيق الحدود [ ٢٣ : ٩١ ] . هذه القاعدة تراعي مصالح دول المصب بالدرجة الأولى، لأنها تكون سابقة في مجال الاستفادة من مياه الأنهار الدولية، بينما تتحول دول المنبع إلى الاستفادة من مياه النهر الدولي في أوقات متأخرة، و ذلك لوجود بدائل مائية تتمثل في وفرة مياه الأمطار التي تغذي النهر . لذلك نجد أن مستوى التنمية البشرية و كثافتها أعلى

بكثير في دول المصب عنها في دول المنبع .

و من بين المبادئ الأساسية التي أقرها مجمع القانون الدولي بشأن الأنهار الدولية عام ١٩٦١م فيما يتعلق بحقوق وواجبات الدول المتفعة بالأنهار الدولية، وتضمنت وجوب التعاون في استغلال المياه والاستغلال العادل، والتشاور بشأن المشاريع المقامة على الأنهار الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. كما حدد مؤتمر هلسنكي لرابطة القانون الدولي ١٩٦٦م مجموعة من المعايير التي تحقق عدالة توزيع مياه الأنهار الدولية هي :

- ١- طبوغرافية النهر، وحجم المنطقة التي يمر بها في إقليم الدولة المعنية .
  - ٢- الظروف المناخية في حوض النهر بصفة عامة، وفي إقليم الدولة المعنية بصفة خاصة .
  - ٣- السوابق المتعلقة بتوزيع الحصص .
  - ٤- مدى احتياج كل دولة من حوض النهر من النواحي المائية والاقتصادية والاجتماعية .
  - ٥- حجم السكان واحتياجاتهم .
  - ٦- تكاليف الوسائل البديلة المتاحة لسد الاحتياجات الاقتصادية الاجتماعية لكل دولة من دول الحوض .
  - ٧- تفادي الإسراف والإضرار بالدول الأخرى [٢٤].
- وإلى جانب التأكيد على عدالة توزيع المياه، وهي لا تعني حصصاً متساوية بالطبع، بل تحديد الحصص وفقاً للمعايير المذكورة، فقد أكدت القواعد القانونية العامة على ضرورة الامتناع عن إحداث أي تغيير في مجرى النهر الدولي أو إقامة السدود التي من شأنها تخفيض أو المساس بحصص الدول الأخرى المستفيدة إلا بالتنسيق والاتفاق المسبق بينها جميعاً. كما دعت إلى وجوب التعاون المستمر لتحسين الموارد المائية المشتركة، واستغلال النهر بشكل أفضل، واحترام الحقوق المكتسبة لكل دولة، ومراعاة الاحتياجات الفعلية لكل منها ودفع التعويضات في حالة الإضرار. [٢٤].
- إذا هنالك قواعد قانونية دولية عامة تنظم استغلال مياه الأنهار الدولية، وهذه

القواعد تأخذ بعين الاعتبار جملة من الالتزامات الأدبية المستندة إلى نظريات حقوقية وقانونية منها صلة الجوار والحقوق التاريخية والاقسام العادل والمعقول بين الدول المشتركة [٢٣: ٩١].

و يعيب هذه القواعد افتقادها للصفة الإلزامية، مما جعلها تقابل برفض صريح من كثير من دول المنبع التي تعتقد أن موقعها في أعلى النهر وحقيقة أنه ينبع من أراضيها يعطيها الحق في كامل التصرف في الأجزاء الداخلة في أراضيها من النهر دون اعتبار لحقوق دول المصب. وهي تستند في هذا الادعاء إلى نظرية السيادة الإقليمية المطلقة، والتي تمنح الدولة حق الانتفاع الكامل بالجزء المار بأراضيها دون قيد أو شرط، وإقامة المشاريع المائية مهما كانت آثارها. ولا يحق لبقية الدول المشتركة في النهر الدولي الاعتراض عليها. ولكن هذه النظرية لم تعد تلقى قبولا، إذ يميل المشرعون الدوليون إلى نظرية الوحدة الإقليمية المطلقة، والتي تنص على أن النهر يمثل وحدة إقليمية لا تؤثر فيها الحدود السياسية. وهذا يعني أن يظل جريان النهر الدولي على حاله دون تغيير. هذه النظرية إذا تقييد السيادة، فيحق لكل دولة الانتفاع بمياه النهر الجارية داخل أراضيها بشرط عدم الإضرار بحقوق باقي الدول [٢٥: ٦٥-٤٦٧]. وباختصار فإن هذه القواعد والمبادئ العامة قد تمثل مرجعية قانونية يمكن الاسترشاد بها في حال الرغبة في عقد معاهدات تنظم مسألة الانتفاع المشترك بمياه الأنهار الدولية في المنطقة.

ولا بد من الإشارة إلى الاتفاقية التي وافقت عليها الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧ م، ونصت على أنه في حالة نشوب نزاعات مائية يمكن «الاحتكام إلى جهاز أشبه ما يكون بمحكمة دولية، لكنه مكون أساساً من فنيين يجري اختيارهم من بين أعضاء الهيئات الدولية التي تعمل في مجال المياه إلى جانب مندوبين من الدول المعنية».<sup>(٣)</sup>

وقد يكون النيل النهر الدولي الوحيد في الوطن العربي الذي وقعت بشأنه اتفاقية تحدد كيفية تقسيم موارده المائية. هذه الاتفاقية التي وقعت عام ١٩٥٩ م بين مصر والسودان حددت نصيب مصر بـ ٥٥, ٥ بليون م<sup>٣</sup> سنوياً، ونصيب السودان بـ ١٨, ٥ بليون م<sup>٣</sup>,

(٣) المجلة «مقابلة مع رئيس المجلس العالمي للمياه» ع (٩٥٠) ٢٦-٤/٢-٥-١٩٩٨ م. ص ٤٥.

بناء على الحقوق المكتسبة ، وقد كانت الأساس القانوني لمشروع السد العالي [٢٥ : ٤٨٣ - ٣٨٥]. ولعل العيب الرئيسي لهذه الاتفاقية كونها اقتصرت على مصر والسودان ، ولم تشمل باقي الدول الثماني المشاركة في النهر ، والتي كانت مستعمرة في ذلك الوقت . وقد لقيت الاتفاقية معارضة مستمرة من قبل أثيوبيا التي تعتبر أراضيها المصدر الأساسي لمياه النيل ، إذ تغذيه بما يقارب ٨٥٪ من موارده التي تبلغ ٨٤ مليار م<sup>٣</sup> سنويا . أما بالنسبة لنهري دجلة والفرات فبالرغم من عدم وجود اتفاق نهائي ملزم بين تركيا وسوريا والعراق ، فإن هناك الكثير من المواد المدرجة في اتفاقيات عامة و بروتوكولات و مذكرات تفاهم قد تمثل في مجموعها أساسا قانونيا ينظم مسألة الانتفاع المشترك لمياه النهرين . ولعل أهم هذه المواد ما جاء في اتفاقية لوزان الموقعة عام ١٩٢٣ م ، والتي وضعت الحدود السياسية للدول الثلاث ، وأكدت على الحقوق المكتسبة التي يجب المحافظة عليها بشأن مياه دجلة والفرات ، كما أشارت إلى إمكانية اللجوء إلى التحكيم في حال تعذر الاتفاق بين الدول حول توزيع المياه [ ٩ ] . كما أن اتفاقية الصداقة و حسن الجوار الموقعة بين تركيا و العراق عام ١٩٤٦ م قد أكدت على حقوق العراق في إقامة المشاريع المائية على النهرين [ ٩ ] . كما نشير إلى أن بروتوكول التعاون الاقتصادي و الفني الموقع بين تركيا و العراق عام ١٩٧١ م قد أكد على مبدأ التشاور فيما يتعلق بالمشاريع المائية ، وضرورة تنظيم الاستفادة المشتركة من مياه النهرين . كما توصلت دمشق و أنقرة إلى مذكرات تفاهم بشأن تدفق المياه إلى سوريا ، بالإضافة إلى اتفاق عراقي سوري وقع عام ١٩٩٠ م يقضي بتحديد حصة كل منهما [ ٩ ] . بالإضافة إلى ذلك فقد أكدت اللقاءات الدورية بين المسؤولين من الدول الثلاث على ضرورة التعاون ، و تم تشكيل لجنة فنية ثلاثية عقدت مجموعة كبيرة من الاجتماعات هدفها الوصول إلى تنسيق بشأن الانتفاع المشترك . مع ذلك لم تستطع الدول الثلاث التوصل إلى اتفاق جماعي ملزم و نهائي ، مما جعل الكثير من المراقبين يحذر من أن غياب معاهدة نهائية قد يساهم في تحول الخلافات بشأن النهرين الى مواجهات مباشرة . ولعل العائق الأهم في التوصل إلى مثل تلك المعاهدة يتمثل في الموقف التركي الذي يرفض الصفة الدولية للنهرين إذ يعتبرها أنهاراً عابرة للحدود ، وهو ما يعني حق تركيا الكامل في التصرف في الأجزاء الداخلة في أراضيها .

هذا الموقف التركي لا ينسجم مع ما جاء في الاتفاقيات التي سبق ذكرها، والتي تشير إلى أن أنقرة قد اعترفت ضمناً بالصفة الدولية للنهرين. بالإضافة إلى ذلك نجد خلافاً واضحاً بين تركيا التي ترى أن القضية محل الخلاف هي مسألة الاستغلال الأمثل لمياه النهرين، والموقف السوري والعراقي الذي يؤكد على أن الخلاف يدور حول الاقتسام المنصف للمياه [١١]. وبسبب طغيان الطابع السياسي لمسألة مياه دجلة والفرات، فقد بقي الجانب القانوني دون تطور إيجابي حتى الوقت الراهن.

أخيراً نجد أن الحالة الثالثة والمتمثلة في مياه نهر الأردن وجنوب لبنان وهضبة الجولان لا يستقيم الحديث عن جوانبها القانونية حيث يسود هنا منطق القوة والسيطرة المباشرة من قبل إسرائيل على موارد المياه العربية، وستبقى هذه القضية معلقة بمستقبل الصراع العربي الإسرائيلي. إن استمرار المفاوضات والوصول إلى تسويات نهائية يعد شرطاً ضرورياً لتحديد الوضع القانوني لهذه الموارد. ونشير هنا إلى أن اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل الموقعة عام ١٩٩٤م قد تناولت موضوع مياه نهر الأردن وتضمنت نصوصاً حول الانتفاع المشترك وإقامة مشاريع مائية لمواجهة العجز المائي لدى الطرفين [٢٦: ١٢٩-١٣٠، ٢٧].

### الخاتمة: المياه رؤية مستقبلية

قد لا يختلف اثنان على أن دول المنطقة ستواجه عجزاً مائياً في السنوات الأولى من القرن القادم سببه الأساسي الزيادة المطردة في الاحتياجات المائية الناجمة عن النمو السكاني الكبير، وكذلك التوسع الزراعي والتطور الصناعي. وبسبب الطبيعة المشتركة لكثير من الموارد المائية السطحية بشكل خاص، فقد يكون البعض محقاً في توجيه التحذيرات بشأن المسألة المائية والدعوة المتكررة لضرورة البحث الجاد عن حلول لها تمنع تحول الخلاف على الماء إلى مصدر جديد للتوتر والصراع. ولكن وبالرغم من اتفاقنا على الطابع الحرج لقضية المياه، فإننا لا نرى مبرراً للتنزعة التشاؤمية التي تتسم بها جميع الكتابات والأحاديث حول مستقبل المياه، كما لا نشارك الرأي السائد بحتمية الصراع والمواجهة، بل نرى على النقيض من ذلك أن قضية المياه من حيث وفرتها وجوده نوعيتها

قد تكون دافعا للتعاون بدلا من الصراع، وذلك بسبب القيمة السامية للمياه في حياة الإنسان. فجميعنا يعلم أن المياه تعادل الحياة، وأن الإنسان لن يقبل بالتنازل للآخرين عن حقه في الحياة، كما يعلم أن هؤلاء لن يتنازلوا بدورهم عن حقهم في الحياة. هذه الحقيقة لا بد أن تدفع لأطراف المختلفة إلى البحث في سبيل للتعامل مع مسألة العجز المائي المتوقع بشكل يحول دون تصارعهم، وذلك لفناعتهم بأن الصراع ستكون نتائجه مدمرة للجميع.

و على العكس مما تطرحه الكثير من الكتابات من أن القضية المائية في المنطقة ستنتهي إلى صراع لا محالة، فإننا نرى أن مستقبل هذه القضية يبقى مفتوحا للصراع والتعاون. وفرص التعاون لمواجهة العجز المائي كبيرة، ولكنها تتطلب تحولات مهمة في أساليب التفكير حول القضية و سلوكيات التعامل معها.

نحن بحاجة (أولا) إلى التخلي عن فكرة الصراع والحرب التي تهيمن على رؤيتنا لمسألة المياه وتشوّه تفكيرنا بشأن كيفية التعامل معها. هذا التصور السلبي للقضية يعيقنا عن رؤية العدد الكبير من البدائل المتاحة أمامنا لمواجهة العجز المائي.

(ثانيا) ضرورة بذقكرة أن المياه تمثل ورقة ضغط يمكن الاستفادة منها لإجبار الخصم على تقديم تنازلات، وذلك لأن المياه مطلب أساسي لا يمكن التنازل عنه، أو التساوم بشأنه. فالتهديد بحرمان الخصم من الماء هو تهديد بحرمانه من الحياة وسيكون الرد، في حالة حدوث ذلك، تصادميا عنيفا، وليس تفاوضيا سلميا.

(ثالثا) وعلى مستوى التفكير أيضا، فصناع القرار والنخب المؤثرة في الوطن العربي بحاجة إلى التخلي عن رؤيتهم السلبية لدول الجوار، باعتبارها مصدرا للتهديد. جميع الكتابات حول الأمن العربي تقدم صورة سلبية عن تركيا وأثيوبيا، وتصفها بأنها مصادر خطر على الأمن القومي العربي. ونلاحظ أن هيمنة هذا التصور السلبي قد يساهم في خلق حالة عداء مع هذه الدول، أو تعزيز تلك الحالة وترسيخها في حالة وجودها، كما أنه يقف حائلا دون طرح مشاريع للتعاون معها، تحقق المصالح المشتركة بين جميع الأطراف، والتي تستند إلى ميراث تاريخي طويل يحتوي على عناصر خصومة و صداقة مع تلك الدول.

إذا فإن هذه التحولات الجذرية في طريقة التفكير بشأن قضية المياه، وكذلك طبيعة العلاقات مع دول الجوار تعد مطلباً ضرورياً أولاً للتعامل الموضوعي مع تحدي العجز المائي . إضافة الى ما تقدم نشير إلى أن مواجهة هذا التحدي تتطلب جهوداً على مستويات ثلاثة : وطنية وإقليمية ودولية . فعلى المستوى الوطني لابد من البدء بما يعتبر السبب الأول لمشكلة العجز و المتمثل في الارتفاع المستمر في أعداد السكان . هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد من معدلات النمو المرتفع التي تهدد بانفجار سكاني في بعض الدول العربية . هذا النمو لا يقتصر تأثيره على استنزاف الموارد المائية ، بل يمثل تهديداً حقيقياً لموارد الدولة بشكل عام و لقدراتها على الاستمرار في القيام بوظائفها . بالإضافة إلى ذلك فهناك ضرورة لتبني سياسة دائمة لترشيد استهلاك المياه من خلال توجيه سلوك المواطنين و رفع مستوى الوعي بينهم بشأن استخداماتهم المختلفة للمياه .

لا بد كذلك من الحد من الهدر الكبير للمياه في القطاع الزراعي الذي يستهلك أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الاستهلاك ، يضيع جزء كبير منها بسبب استمرار الاعتماد على طرق الري التقليدية . وبما أن أهم أسباب الاستنزاف للمياه يتمثل في التوسع الزراعي خلال العقدين الأخيرين بهدف تحقيق الأمن الغذائي ، فدول المنطقة بحاجة إلى إعادة النظر في شرعية هذا الهدف في ظل التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي باتجاه تحرير التجارة مما أضعف من قيمة استخدام الغذاء وفاعليته بصفته سلاحاً سياسياً . و من الحلول الأخرى على المستوى الوطني نشير إلى الحاجة في البحث عن بدائل جديدة للمياه سواء من خلال التحلية أو معالجة المياه بجميع أشكالها .

أما على المستوى الإقليمي ، فلا بد من الوصول إلى قناعة في جميع دول المنطقة بأن مشكلة المياه تعد من القضايا الجديدة، مثل قضية البيئة، التي لا تستجيب للحلول الفردية، بل تتطلب جهوداً جماعية . و على هذا المستوى يمكن اتخاذ الخطوات التالية .

١- التوصل إلى اتفاقيات نهائية بشأن تقاسم المياه المشتركة تكون مانعاً لتصعيد الخلافات التي قد تحدث مستقبلاً .

٢- التعاون في المشاريع المائية التي تعود فوائدها على جميع الأطراف التي تشارك في تكاليفها، لأن المشاريع الفردية ذات تكاليف مالية مرتفعة، قد لا تتمكن الدولة بمفردها

من تحملها، أو أن يكون القيام بها على حساب قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأخرى تجاه مواطنيها.

٣- البحث بشكل جدي في إنهاء الخلافات السياسية العالقة، والتي تقف عقبة في سبيل تبني جهود مشتركة لمواجهة مشكلة المياه.

أخيراً يمكن أن تساهم المؤسسات الدولية في مواجهة المشكلة المائية من خلال برامج تمويل للمشاريع المائية المشتركة، و الامتناع عن تقديم الدعم للمشاريع الفردية التي قد تتسبب في إلحاق الضرر بحقوق الدول الأخرى. و علينا في المنطقة العربية أن نستفيد من حقيقة أن هذه المنطقة ذات قيمة استراتيجية عليا للعالم أجمع. و لذلك فإن أي صراعات مائية قد تنشأ بين دولها قد تكون لها تداعيات على الاستقرار و السلام العالمي، و من ثم فإن هناك مسؤولية دولية لمواجهة مشكلة العجز المائي. باختصار فالمياه بحد ذاتها ليست مشكلة أو سببا للصراع، بل إن المشكلة هي رؤيتنا لها، وطريقة تعاملنا معها. والإنسان سواء كان صانع قرار أو مواطناً عادياً فإنه قادر على تغيير ذلك في الاتجاه الإيجابي.

### المراجع

- [١] العليان، أمل حمد. الأمن المائي العربي: مطلب اقتصادي أم سياسي؟. الرياض: دار العلوم للطباعة و النشر، ١٩٩٦ م.
- [٢] حنوش، زكي. «العرب و مآزق المياه- الوضع الراهن و التصورات المستقبلية» آفاق اقتصادية، م ١٨، ع ٧١ (١٩٩٧م) ٤٥-٧٧
- [٣] العناد، مجذاب بدر. «أزمة المياه العربية: مشاكلها و تأثيرها في معالجة الفجوة الغذائية العربية» شؤون عربية ع ٨٦ (يونيو ١٩٩٦) ٤١-٦٩.
- [٤] البياني، عدنان هزاع. «دول الجوار العربي و الأطماع الجيوبولوتيكية في المياه العربية» شؤون عربية، ع ٩٠ (يونيو ١٩٩٧م)، ٨٣-٩٧.
- [٥] راضي، محمد عبدالهادي. «الأبعاد الهيدرولوجية للأمن المائي العربي في الأمن القومي العرب: أبعاده و متطلباته». (تحرير عبدالمنعم المشاط)، القاهرة: معهد

البحوث و الدراسات العربية . ١٩٩٣

[٦] المجتمع، ع ١٢٩٩ (١٥-محرم ١٤١٩) ص ٤٨ .

[٧]. Studies in Conflict & Terrorism Vol. 20. No. 1-2 (1997).

[٨] الرشيدى، أحمد. « الأنهار الدولية في الوطن العربي : أوضاعها الجغرافية وتنظيمها

القانوني » شؤون عربية ع ٨٦ (يونيو ١٩٩٦) ص . ٢٠-٦٣

[٩] تقارير وخلفيات . « أنهار العرب : أزمة عالقة . » (أغسطس ١٩٩٧) .

[١٠] Water Resources Development, "special issue: water resources development in a holistic

socioeconomic context-the Turkish experience. V.13.

[١١] كيوان، مأمون . « الخلاف التركي-السوري العراقي : خلفياته و أبعاده و احتمالاته

المستقبلية » شؤون عربية . ع ٧٨ (سبتمبر ١٩٩٦م) ١٢٧-١٣٩

[١٢] العلكيم، حسن « أزمة المياه في الوطن العربي و الحرب المحتملة »، مجلة العلوم

الاجتماعية . م ٢٣، ع ٣ (خريف ١٩٩٥) ٧-٢٩ .

[١٣] كركز، مصطفى . « المياه الجوفية في الضفة الغربية » الأرض . ع ١٠، (١٩٩٣م)

. ٥٨-٦٩

[١٤] دكروب، عبد الأمير . « مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط » الفكر

العربي . ع ٧٦ (ربيع ١٩٩٤) ٢٠٧-٢٤١

[١٥] طنطيش، جمعة رجب . المياه في فلسطين : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية

والسياسية . مصراتة : الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان، (١٩٨٩) .

[١٦] ننتياهو، بنيامين . مكان تحت الشمس . (ترجمة محمد الويري) عمان : دار الجليل

للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية (ط ١) (١٩٩٦م) .

[١٧] الأبناء، ١٧-٩-١٤١٨

[١٨] الرياض، ٨-١-١٤١٩

[١٩] أبو رزيزة، عمر سراج . « وجهة نظر حول جلب المياه من تركيا » التعاون ع ٣٥،

(ربيع الأول ١٤١٥) ص ١٨١-١٩٠ .

[٢٠] الرياض، ١١-١-١٤١٩ .

- [٢١] عكاظ، ٢٤-١١-١٤١٨ .
- [٢٢] التميمي، عبد الملك خلف. «المياه في المشرق العربي: قضية حدود» عالم الفكر، م٢٥، ع٤ (يونيو ١٩٩٧) ١١١-١٥٣ .
- [٢٣] السباهي، زكريا. المياه في القانون الدولي وأزمة المياه العربية. دمشق: دار طلاس للدراسات و النشر. ١٩٩٤ م.
- [٢٤] Waterbury, John, "Between Unilateralism and Comprehensive Accords: Modest Steps towards Cooperation in International River Basins", Water Resources Development, Vol. 13, No. 3 (1997), 2790289.
- [٢٥] سلطان، حامد. القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية، (١٩٧٨ م).
- [٢٦] حماد، مجدي. «تعقيب» في: ندوة المشكلات المائية في الوطن العربي. (تحرير أحمد يوسف أحمد) القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، (١٩٩٤ م).
- [٢٧] المجذوب، طارق. «المياه العربية في استراتيجية إسرائيل الشرق أوسطية» مستقبل العالم الإسلامي، ع١٥، (ربيع ١٩٩٥ م)، ٨٣-١٠٧ .

## Water in the Arab World: A Cause of Conflict or Cooperation?

**Saleh M. Al-Khatlan**

*Department of Political Science  
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia*

(Received 21-5-1419H ; accepted for publication 28-10-1419H)

**Abstract.** Water has become a major issue in Middle East politics. Since the early 1980s, warnings have been issued that scarcity of water will become a leading source of conflict and instability. This study examines the water problem in the region as a growing threat to Arab national security. It questions the uni-dimensional view of the problem and argues that water can be a force for cooperation instead of conflict.

